د. بوشنتوف نوال

محاضرة التحوط وإدارة المخاطر وأحكامها

أولا : تعريف التحوط

التحوط هو التقليل أو القضاء على التعرض لتحركات الأسعار السلبية وبالتالي تقليل الخسائر المحتملة، فمن خلال الدخول في عقود المشتقات يتمكن المشاركون في السوق تثبيت الأسعار أو تحديد أسعار محددة مسبقًا أو إنشاء مراكز تعمل كتأمين ضد ظروف السوق غير المرغوب فيها.

ثانيا: ما هي أهم استراتيجيات التحوط الفعالة؟

تتضمن استراتيجيات التحوط اتخاذ مواقف تعويضية أو الدخول في عقود مشتقة للحماية من الخسائر المحتملة والحفاظ على قيمة الأصول، فإليك استراتيجيات التحوط الأكثر فعالية:

1 –المراكز الطويلة والقصيرة:

يمكن للمستثمرين اتخاذ مراكز طويلة وقصيرة في أصول أو أوراق مالية مختلفة لموازنة تعرضهم لتحركات السوق، فمن خلال الاحتفاظ بمركز طويل في أحد الأصول ومركز قصير في أصل آخر، يمكن للمستثمرين تعويض الخسائر المحتملة في حالة انخفاض قيمة أحد الأصول.

2– خيارات التحوط:

توفر خيارات التحوط الحق لشراء أو بيع أصل أساسي بسعر محدد مسبقًا خلال فترة زمنية محددة، ولكن بدون التزام، فالتحوط مع الخيارات ينطوي على استخدام خيارات الاتصال للحماية من الزيادات المحتملة في الأسعار أو وضع الخيارات للحماية من انخفاض الأسعار.

3– العقود الآجلة (Futures) و(Forwards):

تسمح العقود الآجلة (Futures) والعقود الآجلة (Forwards) للمشاركين في السوق بتثبيت الأسعار للتسليم المستقبلي للأصل الأساسي، ومن خلال الدخول في هذه العقود يمكن للمستثمرين التحوط ضد تحركات الأسعار السلبية المحتملة عن طريق تحديد أسعار محددة سلفًا.

4- تحوط العملة: أما تحوط العملة فهو يستخدم لإدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ويمكن للمشاركين استخدام العقود الآجلة (Futures) أو (Forwards) للعملة أو الخيارات أو مقايضات العملات لتعويض الخسائر المحتملة الناتجة عن تحركات العملة السلبية.

5- تنويع المحفظة:

وأخيرًا، إن التنويع يتضمن توزيع الاستثمارات عبر أصول أو فئات أصول متعددة، فمن خلال تنويع المحفظة الاستثمارية يمكن للمستثمرين تقليل مخاطر الخسائر الكبيرة بحالة وقوع أحداث سلبية تؤثر على أصل أو سوق معين خاص بهم.

ثالثا: كيفية إدارة المخاطر في الأسواق العالمية

بفضل تنفيذ استراتيجيات وتدابير إدارة المخاطر في الأسواق العالمية يمكن التخفيف من الخسائر المحتملة وحماية المراكز المالية للشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية العاملة، فإليك أهم الجوانب الرئيسية لإدارة هذه المخاطر خطوة بخطوة:

- تحديد المخاطر:

تكمن الخطوة الأولى في إدارة المخاطر في تحديد الأنواع المختلفة للمخاطر التي قد تنشأ في الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، إضافةً إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتنظيمية ومخاطر العملة وغيرها

– تقييم المخاطر: بمجرد تحديد المخاطر يجب أن يتم إجراء تقييم شامل لتحديد تأثيرها المحتمل واحتمالية حدوثها، الأمر الأساسي الذي يركز عليه مديري المخاطر بهدف إجراء التحليل الكمي والنوعي بشكل صحيح لقياس الخسائر المحتملة وتقييم المقايضات والمكافآت.

– تخفيف المخاطر:

وهو الهدف الأساسي الذي تدور استراتيجيات التحوط نجوه، فيمكن تخفيف المخاطر من خلال تنفيذ استراتيجيات وتدابير لتقليل المخاطر المحددة أو السيطرة عليها، يمكن أن يشمل ذلك استراتيجيات التحوط السابقة والتنويع ووضع حدود للمخاطر وتنفيذ الضوابط والإجراءات الداخلية، مع استخدام أدوات إدارة المخاطر مثل التأمين أو المشتقات.

– مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها:

لا شك أن المراقبة المستمرة للمخاطر هي أمر ضروري للتأكد من أن استراتيجيات تخفيف المخاطر فعالة وتتوافق مع ظروف السوق المتغيرة، فهنا تساعد التقارير والتحليلات المنتظمة لكل من تعرضات المخاطر ومقاييس الأداء في تحديد المخاطر الناشئة واتخاذ قرارات فعالة.

– الامتثال والاعتبارات التنظيمية:

بينما تعمل الأسواق الدولية ضمن أطر تنظيمية ومتطلبات امتثال مختلفة، وتتضمن في الأسواق العالمية فهم اللوائح ذات الصلة والالتزام بها ومعايير إعداد التقارير والتزامات الامتثال للحفاظ على الشفافية والنزاهة التشغيلية.

– التخطيط للطوارئ:

فبعد معالجة المخاطر وإدارتها، يجب وضع خطط طوارئ لمعالجة الأزمات المحتملة أو الأحداث غير المتوقعة، منها على سبيل المثال الحفاظ على احتياطيات السيولة وسيناريوهات اختبار التحمل ووضع استراتيجيات لإدارة تأثير الأحداث السلبية وتخفيفها قدر المستطاع.